



ورقة عمل المجلس الأعلى للمرأة
بعنوان

"المرأة البحرينية والتعليم.. إشراقات مبكرة وريادة وطنية"
منتدى 100 عام من التعليم في مملكة البحرين

إعداد: مركز معلومات واستراتيجيات المرأة

11-12 يونيو 2019

فندق آرت روتانا

بمجيء هذا العام (2019)، يكون قد مرّ قرن من الزمان على انطلاق التعليم النظامي في البحرين، ومضي تسعة عقود على بدايات التعليم النظامي للبنات، وبذلك أصبحت مملكة البحرين أول دولة خليجية تتيح التعليم النظامي لفتياتها. وعبر هذه الفترة الممتدة، تمكنت الجهود الوطنية من تطوير المنظومة التعليمية، بشراكة فاعلة مع مؤسسات المجتمع الأهلية، لاستدامة استفادة المرأة من خدمات التعليم في كافة مراحلها ومستوياته وتفرعاته، أسهمت فيه المرأة كمتعلمة ومعلمة، حتى استطاعت البحرين، في فترة قياسية، أن تحقق الأهداف التنموية للألفية التي أعلنتها الأمم المتحدة، ومن بين أهمها، تحقيق التعليم للجميع ودون تمييز، ومعدل أمية يقترب من الصفر، ونسبة تدرّس بلغت 100%، والانتقال بالخدمات التعليمية لمستويات تركز على جودة المحتوى بعد ضمان توفره للجميع.

وقد استطاعت البحرين ضمن حصيلة جهودها أن تصل بتعليمها للمواصفات العالمية، وخصوصاً في مجال إتاحة الفرص المتساوية للمرأة والرجل، على حد سواء، في بناء مجتمع المعرفة الذي يقود إلى اقتصاد الابتكار، فعلى سبيل المثال لا الحصر، حصلت البحرين على المرتبة 26 عالمياً في تقرير التنافسية العالمية حول جودة التعليم لسنة (2016). وكان للانفتاح الثقافي الذي شهده المجتمع البحريني في بداية القرن العشرين بمثابة الحاضن المثالي، الذي أتاح للجهود الإصلاحية فرصة تحقيق الريادة الإقليمية للبحرين في تعليم المرأة. وتأتي هذه الورقة لتلقي بعض الضوء على ملامح هذا الانفتاح والعوامل التي مهدت للتعليم المبكر للمرأة في سياق نهضة علمية ومعرفية طالما تميز بها المجتمع البحريني.

الانفتاح الثقافي للمجتمع البحريني:

- وفي تتبعنا لتاريخ تعليم المرأة في البحرين نلاحظ أنها عرفت طريقها إلى التعلم، في وقت مبكر، منذ القرنين الثامن والتاسع عشر ومشارف العقود الأولى من القرن العشرين، عن طريق التعليم غير النظامي، سواء في الكتاتيب (المطوعيات) أو المدارس الوقفية أو الأهلية، أو مدارس الجاليات الأجنبية. وأن الرجل البحريني كان ولا يزال داعماً أساسياً للمرأة البحرينية للوصول إلى ما وصلت إليه اليوم.
- ومن مظاهر هذا الانفتاح والنشاط الثقافي والفكري، تأسيس الصالونات الأدبية، (كصالون النادي الأدبي بالمرحرق، وصالون شيخ أدباء البحرين الشاعر الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة، وصالونات نادي المرحرق، والنادي الأهلي) ومثل هذه الصالونات كانت معروفة وشائعة في البحرين على مر السنين، وإن كانت بأشكال مختلفة، فكان كل عالم أو مثقف يتخذ لنفسه مجلساً يجتمع فيه المهتمون بالثقافة والمعرفة والفقه والشعر ويتداولون فيه هذه المعارف، وتزخر الكتابات التي تناولت رسم صورة البحرين في مطلع القرن العشرين بعدد من أعلام الثقافة في البحرين الذين كانت لهم هذه الصالونات.
- كما شهد المجتمع البحريني للمرأة البحرينية مشاركات مبكرة لها في مهن متنوعة، حيث عملت في مجال تدريس وتحفيظ القرآن الكريم من خلال دورها كمطوعة في الكتاتيب أو كمعلمة للطالبات في المدارس، وقيامها ببعض الأنشطة والمهن التجارية كبيع المنتجات الغذائية أو صناعة العطور والملابس وفتح ما يسمى بالدكاكين المنزلية، إلى جانب ممارسة أدوار مثل التطبيب والعلاج الشعبي وإعداد وصناعة الأدوية الشعبية المختلفة، والتوليد، بالإضافة إلى دورها كمربية وجليسة أطفال، كما توجهت المرأة لمهنة "السقاية" عبر نقلها للمياه العذبة من العيون والينابيع للمنازل.
- وبمثل هذه البدايات البسيطة، كانت مساهمات المرأة في سوق العمل قد بدأت بالتشكل، ويعود فضل ذلك للخصوصية الثقافية والانفتاح الحضاري للمجتمع البحريني ودعمه لمسيرة المرأة التعليمية على مر تسع عقود.

بداية التعليم النظامي للمرأة:

- جاء إنشاء أول مدرسة للبنات عام (1928) بمثابة الحدث التاريخي، ليس في البحرين فحسب، ولكن في منطقة الخليج بأسرها، وبهذه المبادرة تحقق للبحرين الريادة إقليمياً في التعليم النظامي الرسمي للبنات، وبعد افتتاح المدرسة بثمانية أشهر أصبحت تضم أكثر من (100) طالبة، واشتمل المنهج الدراسي على مواد القراءة والكتابة والخياطة والرسم، ولم يخضع تسجيل المتعلمات فيها إلى عمر معين، بل يتم تسجيل كل راغبة في التعلم.
- وضمن هذا السبق البحريني، برز دور كبير لنساء الجاليات العربية الوافدة للعمل كمعلمات؛ حيث سهلت لهن عوامل اللغة والدين والعادات العربية المشتركة الدخول إلى نسيج المجتمع النسائي البحريني.
- ولم تكن مسألة تعليم الفتيات تتسم بالجمود والثبات، بل كانت ديناميكية؛ إذ حرص القائمون على نظام التعليم الابتدائي على مواكبة التغييرات والتطورات العالمية، فيما يخص المناهج والنظم الدراسية، بحيث يكون المخرج النهائي لتلك المرحلة إنتاج فئاة متمكنة من العديد من المهارات والأدوات التي تمكنها من الارتقاء بحياتها ومجتمعها.
- وقد اتسمت التطورات التي لحقت بالمناهج الدراسية والنظام الدراسي للفتيات بالتردد وفقاً لمتطلبات كل فترة

زمنية، وركزت في مراحلها الأولى على استقطاب أكبر عدد من الفتيات نحو المسار التعليمي؛ فلم تُفرض أي شروط للتحاق الفتيات فيما يتعلق بالسن وغيره، إلا قدرة الفتاة الملتحقة على استيعاب الدراسة بها، ولم تكن هناك مدة محددة لانتهاج الدراسة في المرحلة الابتدائية، بل كانت مرتبطة بحفظ آيات وسور من القرآن الكريم وتعليم الفتيات مبادئ القراءة والحساب، وتزويدهن ببعض الخبرات الفنية والصحية، وقد يستمر وجود الفتاة في المدرسة 10 سنوات.

○ وكانت المدارس التي نشأت حتى عام (1930) تتولاها اللجنة الأهلية المشرفة على التعليم، وتتلقى مساعدات من الحكومة، ولكن بعد ذلك بعام تولت الحكومة مسؤولية التعليم، وأصبحت كل المدارس، سواء أكانت حكومية أم خاصة تحت إشرافها ورعايتها، والتزمت الحكومة بمجانبة التعليم في مدارسها.

○ وفي العام (1941) شهد التعليم المزيد من التطورات، كتحديد سن دخول المدارس بثمانية سنوات، وخفض بعد ذلك إلى ست سنوات، وأدخلت كتب خاصة بالقراءة للأطفال، وتم تقسيم الفصول الكبيرة والاعتماد على الفصول الصغيرة والأعداد القليلة من الطالبات والطلاب.

○ واكتسب الاهتمام بتعليم المرأة قوة دفع كبيرة في فترة الأربعينيات، بالإصلاحات التي قام بها الشيخ "سلمان بن حمد"، كأساس لنهضة الدولة الحديثة مثلها في ذلك مثل الدول المتقدمة، التي اعتبرت أن الاستثمار في تعليم المرأة يختصر الطريق لصناعة التقدم. وتم في عهد "الشيخ سلمان بن حمد"، إسناد ملف التعليم إلى دائرة المعارف، التي بادرت بتطوير العملية التعليمية، متضمنة النهوض بتعليم المرأة، وكان في مقدمة أولوياتها مكافحة الأمية وأن يساند التعليم البرامج التنموية، وفي هذه الفترة بدأت أول بوادر عمل المرأة في القطاع الصحي بتعيين أول ممرضة بحرينية مؤهلة.

○ وجاءت فترة الخمسينيات، حيث شهد تعليم الفتيات على المستوى الابتدائي انتشاراً وطنياً، وتأسست أول مدرسة ثانوية للبنات عام (1950)، فيما كانت أول بعثة للتعليم العالي للبنات في الخارج عام (1956).

المرأة البحرينية من متعلمة إلى معلمة:

○ ومع تطبيق التعليم الثانوي في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي أصبحت الخريجات مدرسات، واتجهت مديرية التربية والتعليم في العام الدراسي (61 / 1962) إلى إعداد المعلمات من المرحلة الثانوية بإنشاء قسم خاص بالمعلمات كشعبة من شعب الدراسة بالمرحلة الثانوية؛ وذلك عملاً بتوصية تقرير الخبيرين كاتول والنحاس عام (1960) حول تعليم البنات.

○ واستمر هذا القسم حتى العام (1967) عندما تم إنشاء المعهد العالي للمعلمات، وكان يلتحق به الطالبات من حملة الثانوية العامة لمدة عامين دراسيين للحصول على دبلوم المعهد العالي للمعلمات. وتوالت بعد ذلك العديد من البرامج الموجهة لإعداد المعلمات تمثلت في إنشاء عدد من المراكز المختصة والمؤسسات التعليمية، كمركز التأهيل التربوي بوزارة التربية والتعليم، وكلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية.

التعليم الفني والمهني:

○ في فترة اتسمت بتصاعد وتيرة التنمية الاقتصادية وزيادة الطلب على العمالة الفنية والمهنية، اهتم القائمون على نظام التعليم بضرورة تطبيق نظام التعليم الفني الذي يوفر للمجتمع الأيدي الماهرة والفنية، فتم استحداث المدارس المتخصصة في المجال.

- وكانت البداية في عام 1936 حينما تم إدخال التعليم المهني إلى مدرسة المنامة والمحرق في مجال النجارة والأعمال الميكانيكية البسيطة، وتم توظيف اثنين من المدرسين العرب لهذا الغرض، ولم يكن آنذاك للفتيات حظ من هذا النوع من التعليم في بداية الأمر.
- ومع توالي خطوات تطوير التعليم الثانوي تم إدخال مجالات مهنية جديدة في إطار تطوير هذا النوع من التعليم، كالتعليم التجاري الذي أتيح للبنات في العام (1970)، ثم تم إيجاد مجالات دراسية مستحدثة، منها ما هو مخصص للبنات كتحصص الأنسجة والملابس، أو ما كان متاح للبنين والبنات كتحصص الفندقية والتمريض.

الاهتمام بتعليم ذوي الاعاقة:

- ومنذ السبعينيات كانت مملكة البحرين مهتمة بذوي الاعاقة، حيث رحبت بإنشاء المعهد السعودي البحريني للمكفوفين عام 1973 في المحرق، والمعروف سابقاً بمعهد النور للخليج العربي. وفي 1991 بدء المعهد باستقبال الطلاب من مختلف الدول العربية.
- وكان للجمعيات النسائية دورها على هذا الصعيد، حين بادرت جمعية رعاية الطفل والأمومة عام 1982 بإنشاء معهد الأمل للتربية الخاصة لذوي الاعاقة الذهنية، كما تم افتتاح روضة الصداقة للمكفوفين عام 1990، ومن ثم تلتها العديد من المعاهد والمراكز الأهلية والحكومية لمختلف الفئات، ويتم دمجهم، في الوقت الحاضر، ضمن مراحل التعليم الأساسي وصولاً لمرحلة التعليم الجامعي.

المرأة والتعليم الجامعي والدراسات العليا:

- إن احتلال التعليم على سلم اهتمامات حكومة البحرين، جعلها تبادر بالتوسع في ابتعاث المرأة البحرينية للدراسة في الجامعات العربية والأجنبية في دول كمصر ولبنان والأردن وسوريا والعراق والمملكة المتحدة، وقد أظهرت أحد استطلاعات الرأي التي نفذت في الفترة من (1940 – 1965) أن (65%) من الفتيات مقابل (29%) من الفتيان يرغبن في التعليم الجامعي، بما يتيح لهن ممارسة مهن الطب والصيدلة والمحاماة وغيره، وهو ما جاء مفسراً لسبب ابتعاث كثير من الأسر البحرينية لبناتهن إلى الخارج لمواصلة تعليمهن الجامعي.
- وشهدت الستينيات، افتتاح المعهد العالي للمعلمين والمعلمات، وإنشاء كلية الخليج الصناعية لتتخصص في التعليم الفني والتقني، وانطلاقة أولى مناسبات عيد العلم، كما أنشئ المعهد العالي لإعداد معلمات المرحلة الابتدائية والإعدادية بالتعاون مع منظمة اليونسكو. وبدأت المرأة تتخصص في مجالات الطب البشري المختلفة من أمراض القلب والنساء والولادة والأطفال والباطنية وطب العائلة والطوارئ والأسنان، بل ودخلت المرأة تخصصات كانت مقتصرة على الرجال كالجراحة العامة. وطبق خلال هذه الفترة نظام الشهادات التوجيهية في مدرسة البنات الثانوية.
- أما فترة السبعينيات، فقد شهدت تشكيل أول وزارة للتربية والتعليم في البحرين بعد الاستقلال، وشهدت أيضاً تطوير معهد المعلمين والمعلمات ليصبح الكلية الجامعية للآداب والعلوم والتربية. وخلال هذه الفترة، زاد إقبال الطالبات على الالتحاق بها زيادة ملحوظة، وأدخل التعليم التجاري لأول مرة في مدارس البنات، وبدأت المرأة البحرينية تنال درجات الماجستير والدكتوراه من الجامعات الأجنبية.
- وفيما يتعلق بالحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه يلاحظ في هذا السياق، أن الرجل لم يسبق المرأة كثيراً، بل ربما تساوى الرجل والمرأة في البداية، وكان ذلك في عقد الستينيات، وهي مرحلة متقدمة بالنسبة لدولة خليجية.

- وفي عقد السبعينيات تمكنت المرأة من نيل درجات الماجستير والدكتوراه من الجامعات الأجنبية، ويرجع هذا إلى استحداث إدارة التعليم العالي في وزارة التربية والتعليم عام (1972) لتتولى أمور المعاهد العليا وتنظيم البعثات الدراسية بالخارج ورعاية شؤون الطلبة المبتعثين.
- وخلال الثمانينيات، أعيدت تسمية كلية الخليج الصناعية لتصبح كلية الخليج للتكنولوجيا، وبدأ عقد المؤتمرات التربوية السنوية، وتم تأسيس جامعة الخليج العربي، كما شهدت هذه الفترة أيضا إنشاء أول جامعة وطنية وهي "جامعة البحرين"، وقد مهد ذلك لتزايد حصول المرأة على الدرجات الجامعية (البكالوريوس - الليسانس) وفوق الجامعية من دبلوم وماجستير ودكتوراه، وشغلت المرأة البحرينية العديد من المناصب الجامعية سواء في مجال التدريس أو مجال الخدمة العامة.
- وفي التسعينيات، كانت البحرين قد جعلت من تعليم المرأة والنهوض بها ركيزة أساسية، حتى بلغت البحرين في نهاية هذا العقد مكانتها بين الدول الأعلى عالمياً في التنمية البشرية، وتم إنشاء معهد البحرين للدراسات المصرفية، وغيره من المعاهد المتخصصة.

ثانياً: العوامل المؤثرة على مسيرة المرأة التعليمية

استدامة الدعم الحكومي:

- المتتبع للتاريخ التعليمي في مملكة البحرين يجد بأن الدعم الحكومي كان بمثابة العامل المستمر والداعم لنجاح الجهود والمسعاعي التعليمية على اختلاف مصادرها، ولم يغيب عن نظر الحاكم مسألة إشراك المرأة باستيعابه التام لأهمية تعليمها؛ وكان لتلك التوجهات الواضحة وتدرجها المدرك لاحتياجات المجتمع والدولة، دور كبير ومؤثر في تحقيق مملكة البحرين للريادة الإقليمية لها في التعليم بصفة عامة ومجال تعليم المرأة بصفة خاصة.
- وتمثل ذلك الدعم منذ بداياته، بتقديم العون للمبادرات الأهلية بإنشاء المدارس، حتى تولت الحكومة العملية التعليمية بكاملها، اعتباراً من ثلاثينيات القرن الماضي، متزامناً ذلك مع ازدهار إيراداتها، واكتشاف النفط. ومن الإشارات الجلية على هذه الريادة تأسيس التعليم الصناعي منذ منتصف الثلاثينات، كما تم أيضاً ابتعاث أول فتاة بحرينية للدراسة في الخارج.

المشروع الاصلاحى لجلالة الملك المقدى:

- مع تولي الملك "حمد بن عيسى آل خليفة" مقاليد الحكم في مارس (1999)، وطرحه لمشروع إصلاحى حداثى يستند على ثقافة وانفتاح الإنسان البحريني، ومعولاً على قدرته في إدارة شأنه وترسيخ أركان دولة المؤسسات والقانون، فقد جاء ضمن أهم محاوره تطوير جودة التعليم في توقيت، كانت فيه مسيرة التعليم قد حققت أهدافها الكمية، وأصبحت البحرين شبه خالية من الأمية.
- وجاءت الألفية الثانية وحملت معها انطلاق الميثاق، والذي من خلاله بدأ تنظيم تعدد الجامعات والمعاهد بالبحرين، وتأسيس أول مجلس متخصص في شؤون التعليم العالي، وإصدار قانون للتعليم، وشهدت المرأة، خلال هذه الفترة، تطورات ومنجزات غير مسبوقة على صعيد مشاركتها في التنمية الوطنية، استهله "الملك حمد" بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة، في العام (2001)، الذي وضع تقدم المرأة عنواناً رئيسياً في استراتيجياته وسياساته. وأثبتت مبادرات إصلاح التعليم بأنها ركيزة أساسية في تنفيذ الرؤية الاقتصادية 2030، ومن أكبر ممكنات مشاركة المرأة في الحياة العامة ودورها المتزايد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي أنجزت مملكة البحرين الكثير منها قبل موعدها الذي حددته الأمم المتحدة.
- ووفق هذا النهج امتدت مظلة المشروع الإصلاحي للملك بضمانات تشريعية وقانونية تحصنت بها الحقوق الاجتماعية للمرأة، وعلى رأسها "حق التعليم" بسياسات انعكست على ترسيخ تلك الحقوق ميدانياً، لتكون النتيجة الطبيعية أن تتحقق للمرأة مكاسب فعلية في مراحل التعليم المختلفة، ومن بين أهمها، تصنيف مملكة البحرين ضمن الفئة الأولى من الدول التي حققت الأهداف الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الخاص بالتعليم للجميع وفقاً لتقرير اليونسكو عام (2007).
- وهكذا أخذت البحرين تمتلك مجموعة من الاستراتيجيات وخطط العمل الكاملة، التي جعلت بوصلة الإصلاح التعليمي تشمل كل عناصر العملية التعليمية من طلبة ومدرسين ومبان تعليمية ومناهج ونظم، متوجهة إلى تحقيق الجودة الشاملة وإحداث تطوير نوعي، يؤدي في إطار رؤية البحرين الاقتصادية 2030، إلى تعزيز تنافسية الفرد والمجتمع البحريني. وتشكل مسألة استدامة تعليم المرأة، مرتكزاً رئيساً سواء في استراتيجيات تقدم المرأة البحرينية، التي يتبناها المجلس الأعلى للمرأة منذ العام 2005، أو في غيرها من استراتيجيات وخطط العمل، كالاستراتيجية الوطنية للنهوض بالتعليم، والاستراتيجية الوطنية لرعاية الطفولة والنهوض بها، والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، والبحث العلمي، والاستراتيجية الوطنية لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

- وفي العام (2006) جرى إنشاء المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، حيث عمد المجلس بحسب اختصاصاته إلى إصلاح التعليم وتطويره، وتحقيق جودته، بما يشمل ذلك من رسم الاستراتيجية العامة لمساراته ومواجهة تحدياته وتنفيذ مبادرات المشروع الوطني للتعليم والتدريب، والاستثمار في المعلم، ورفع الأداء التعليمي، والاهتمام بتحسين مخرجات العملية التعليمية، والارتقاء بتطوير مناهج وطرق التعليم، مثل التعليم الإلكتروني وتفعيل النمط التعليمي المعتمد على الابتكار والإبداع بعيداً عن التلقين، ونشر استراتيجية وطنية للتعليم المهني، فضلاً عن تعزيز مكانة البحرين دولياً في مجال التعليم.
- وفي العام ذاته، انضمت المملكة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي أقر المساواة بين المرأة والرجل في هذه الحقوق، وأن يكون للمرأة المتعلمة فرص أكبر للتمكن من هذه الحقوق، وفي نفس العام تم التصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والذي تضمن الحق الكامل للمرأة في التعليم في جميع مراحلها دون تمييز.
- وفي العام التالي (2007) انضمت المملكة للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي مقدمة هذه الحقوق حق المرأة في التعليم، وكذلك الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة في العام (2008) والتي انضمت إليها المملكة في (2011)، ما يؤكد التزام المملكة بكفالة حق المرأة المعاقة في التعليم.
- وتطبيقاً للالتزامات التي قطعتها المملكة على ذاتها من خلال انضمامها لتلك الاتفاقيات، شهد العمل الميداني بمبادرات عديدة تمثلت في إنشاء كلية لتدريب المعلمين والإداريين بالمدارس كأحدى مبادرات مشروع تطوير التعليم والتدريب التي أقرها مجلس الوزراء في العام (2006)، وتحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم بما يتواءم مع المستجدات العلمية والتربوية والتكنولوجية، وبالتوازي مع هذا التطوير كان لابد من التوسع في البنية التحتية للمدارس وتطوير البيئة المدرسية وتوفير الخدمات والدعم للطلبة والطالبات ذوي الاحتياجات الخاصة بخصيص، ولذا تم تشجيع الاستثمار في التعليم.
- وفي ضوء كل تلك المبادرات الإصلاحية، بدأت البحرين تجني أثر ذلك بحسب نتائج عدد من المؤشرات الكمية والنوعية التي تؤكد التحول الواضح في مسيرة تعليم المرأة، ففي مسار التعليم الأساسي والثانوي، نجد أن المملكة بعد أن حققت الهدف الأممي الخاص بتعميم التعليم الابتدائي، وتحقيق المساواة بين الجنسين قبل التاريخ الذي حددته الأمم المتحدة (2015)، فقد حصلت مملكة البحرين على المركز الأول عربياً ضمن الدول ذات الأداء العالمي في مجال تحقيق أهداف التعليم للجميع للعام (2010)، وفقاً لمنظمة اليونسكو.
- كما تجاوزت نسبة القيد الإجمالية للجنسين في التعليم الابتدائي (100%) للعام الدراسي (2012 - 2013)، وارتفع عدد المدارس الحكومية من (195) مدرسة في (2001 - 2002) إلى (207) في (2014 - 2015). أما عدد المدارس الخاصة فقد ارتفع في هذه الفترة من (46) مدرسة لعام (2001 - 2002) إلى (74) مدرسة لعام (2014 - 2015).
- ولقد سعت مملكة البحرين لإنشاء منظومة تعليمية فعّالة قائمة على أحدث الأساليب التقنية، بحيث تكون موجهة نحو تزويد الأجيال الناشئة بالكفاءات والمهارات والقيم اللازمة لإنشاء مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة، ويتطور المشروع أصبحت المنظومة التعليمية بوابة التواصل المعرفي بين الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور. ويأتي تخصيص جائزة تحمل اسم الملك "حمد"، وتبنتها منظمة اليونسكو في مجال استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم في يناير (2009)، إلا إضافة نوعية تؤكد على جاهزية البحرين في هذا المجال.
- وغدت المرأة البحرينية في إطار هذه الرؤية تُقبل كما هو الحال في أكثر بلاد العالم تقدماً على علوم المستقبل، وتتبوأ مراكز متقدمة في صناعة القرار في كل سلطات الدولة الثلاث، كما أخذ نشاطها الاقتصادي؛ موظفة وسيدة أعمال، يعادل مشاركة الرجل في ظل سياسات عامة تنتهجها المملكة تعلي الكفاءة والإنتاجية وتكافؤ الفرص وتضمن المساواة والعدالة وعدم التمييز.

أهداف التنمية المستدامة:

- تولي مملكة البحرين اهتماماً خاصاً بأن يكون للمرأة المتعلمة دوراً في التنمية الحضرية، وبحسب ما تنادي له الهيئات الأممية ممثلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، من حيث التركيز على دور المرأة في القضايا السكانية والاجتماعية.
- ويعد تمكين المرأة في هذا الشأن محور رئيس لدور المرأة في التنمية المستدامة، ويعمل المجلس الأعلى للمرأة خطته الاستراتيجية المنفذة لخطة العمل الوطنية المخصصة لنهوض المرأة البحرينية على تقديم العديد من المبادرات الداعمة لتعزيز التعلم مدى الحياة لدى المرأة البحرينية، بما يساهم في صناعة ممارسات تضمن التطوير الذاتي والمهني ورفع قدرة المرأة على الاستمرار في التعليم والتعلم في كافة مراحلها العمرية، بالإضافة الى الخطط التي تركز على إدماج احتياجات المرأة وضمان التوازن بين الجنسين، بالتأكد من تطبيق ذلك واقعياً، ومن خلال قياسات كمية ونوعية، يتم الإعلان عنها بشكل دوري في تقارير مخصصة لهذا الشأن.
- وبالنظر إلى واقع تعليم المرأة البحرينية من مستهدفات التنمية المستدامة، نجد أن الأمر مرتبط بشقين:

أولهما: حصول المرأة البحرينية على حظها من التعليم الجيد، باعتبار أن التعليم الجيد وتوفيره بلا تمييز يعد أحد أهم أهداف التنمية المستدامة (2015 – 2030)، وقد حققت المملكة في هذا الصدد معدل قيد إجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي بلغ (100 %) للعام الأكاديمي (2017 / 16)، وقضاء شبه تام على الأمية، وإتاحة الفرص المتكافئة لجميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد ميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي.

ومن زاوية أخرى، حرصت المملكة كذلك على أن تكتسب جميع المتعلمات المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، عن طريق سبل عديدة، من بينها، التعليم والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة. ولما كان الابتكار أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، كما أن المستوى التعليمي لدى المرأة البحرينية يعد من أهم مقومات سعيها للابتكار والبحث العلمي، جاء تدشين الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في عام (2014) معززاً لهذا الهدف.

– **ثانيهما: دور المرأة المتعلمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**، عبر تأهيلها التأهيل المناسب لتقديم الحلول لتدارك المخاطر والتصدي للتحديات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، فالتعليم يصوغ القيم ووجهات النظر، ويسهم أيضاً في تنمية وتطوير المهارات والمفاهيم والأدوات التي يمكن أن تستخدم في خفض أو إيقاف الممارسات غير المستدامة. ومن أجل صقل مهارات وتنمية معارف المرأة المتعلمة بأحدث ما توصل إليه العالم في مجالات التعليم تتبنى وزارة التربية والتعليم استراتيجية التربية المستمرة والتعليم مدى الحياة Life Learning long الهادفة إلى تمكين المتعلم والمتعلمة، على حد سواء، من تحقيق ذاته وإثراء حياته، وتطوير وتحديث وتنمية قدرات ومهارات أفراد المجتمع البحريني المهنية والوظيفية وغيرها، وبالتالي، تمكينهم من مواكبة آخر المستجدات على الساحة العالمية وتحقيق التنمية الوظيفية، لدفع عجلة التنمية.

علوم المستقبل في إطار رؤية 2030:

- باتت علوم المستقبل تدرس في العديد من دول العالم، خاصة الدول الصناعية، وتشمل، مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والفضاء، والطاقة المتجددة، والهندسة المالية، وتكنولوجيا المواد، والتكنولوجيا الحيوية، والحوسبة السحابية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، والهندسة الوراثية، وتقنيات الزراعة بدون تربة، وتقنيات الزراعة باستخدام المياه المالحة، هذا بالإضافة إلى العديد من الدراسات المستحدثة في المجالات التقليدية كالهندسة والطب والعلوم والرياضيات. وهي تخصصات متاحة للرجال والنساء على حد سواء، فبحسب دراسة أصدرتها جامعة أكسفورد في عام

(2018)، أكدت أن (47%) من جميع الوظائف التي يخلقها الإلمام بهذه العلوم يمكن أن تتوافر تلقائياً خلال فترة من (10) إلى (20) سنة، حيث تبلغ نسبة هذه الوظائف التي تشغلها النساء حالياً هي (46.7%).

○ وانطلاقاً من هذا الواقع، وباعتبار أن ازدهار أي دولة في المستقبل يتوقف على إحداث تغيير جذري يستهدف تعزيز الإنتاجية والابتكار والذين يعتمدان على علوم المستقبل، عمل المجلس الأعلى للمرأة على استحداث مبادرة نوعية مخصصة لإدماج المرأة البحرينية في مجال علوم المستقبل في إطار من التوازن بين الجنسين، بالتعاون مع كافة القطاعات المعنية، وجاءت المبادرة تزامناً مع موضوع يوم المرأة البحرينية للعام (2019)، الذي خصص لإلقاء الضوء على دور المرأة البحرينية في مجال التعليم العالي وعلوم المستقبل وذلك لمواكبة التطور التكنولوجي والاقتصادي الذي تشهده مملكة البحرين.

○ وبالتوازي كان للتعليم الفني والمهني نصيب من التطوير ضمن رؤية البحرين 2030، حيث تم بالتعاون مع منظمة اليونسكو، إطلاق النظام المطور للتعليم الفني والمهني «التلمذة المهنية»، والذي وفر العديد من التخصصات الجديدة والمتنوعة للبنين والبنات، تماشياً مع التوجه العالمي نحو الارتقاء بقطاع التعليم الفني والمهني، لارتباط تخصصاته الأكاديمية الجديدة بالعديد من الاحتياجات الملحة لسوق العمل، وقد بلغ عدد المدارس التي طبقت نظام المطور للتعليم الفني في العام الدراسي (2013 / 12) عشر مدارس، أربع منها للمسار الصناعي وست للمسار التجاري.

○ وكان لمجال التعليم العالي، حظاً وافراً من الاهتمام في خطط التطوير وفقاً لرؤية 2030؛ حيث تم التركيز على المعارف والمهارات المتطورة بشكل مستمر ليصبح التعليم العالي مركزاً أساسياً في اقتصاد المعرفة، ببرامجه الأكاديمية المخصصة لتلبية احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، وتشجيع الاستثمار فيه بالشراكة مع مؤسسات تعليم عالي عالمية مرموقة متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يلبي الاحتياجات التنموية وبصورة متوافقة مع متطلبات المستقبل.

○ وقد ضمت مؤسسات التعليم العالي الإقليمية والحكومية والخاصة العديد من التخصصات والكليات المهمة بعلوم المستقبل، والتي تم استحداثها أو تطويرها تفعيلاً لبرامج تطوير وتجويز مخرجات التعليم وموائمتها مع سوق العمل، وقد تم في هذا الخصوص، تدشين سياسة الشراكة مع القطاع الخاص في التعليم، واستحداث البرامج الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي المتوجهة لعلوم المستقبل.

○ وفي ذات السياق، تتوجه الحكومة من خلال برنامج عملها (2015 - 2018) بمشاريع نوعية تستجيب لضرورات تهيئة البنية الأساسية لإعداد الطلبة لمهن المستقبل، كبناء المدارس الجديدة أن تكون مزودة بأحدث التجهيزات والتقنيات، وبناء المختبرات العلمية المتطورة، وبحسب ما تقتضيه المقاييس العالمية لتوفير التعليم الممهد لعلوم المستقبل. ومن الجدير بالذكر، فإن المملكة تأتي ضمن الدول ذات الأداء العالي في تحقيق أهداف التعليم للجميع، وتتطلع لأن تحافظ على هذه المكانة مع تطبيقات علوم المستقبل، وهو نفس الاتجاه الذي يسير عليه برنامج عمل الحكومة للفترة (2019 - 2022).

○ وقد تبلور في هذا الاتجاه مضمون الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي (2014 - 2024)، والتي تعد خطوة رئيسية نحو تحقيق أهداف برنامج عمل الحكومة ورؤية البحرين 2030، إذ نصت هذه الاستراتيجية على ضرورة "تشجيع البحث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي لخلق نظام للاقتصاد قائم على المعرفة لتحقيق الطموح بأن تصبح المملكة منافساً عالمياً في الريادة إقليمياً"، ومن أبرز محاورها الاهتمام بتحديد مجالات البحوث؛ لتلبية الأولويات البحثية الوطنية، بما يعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتحويل اقتصاد البحرين للاقتصاد قائم على المعرفة والابتكار "الاقتصاد المعرفي".

ثالثاً: أثر تعليم المرأة على التنمية الوطنية

- لقد أسفرت التدابير التي اتخذتها مملكة البحرين لدعم تقدم المرأة على تحقيق العديد من الانجازات التنموية في شتى المجالات. فانعكاساً لاستدامة الدعم والاهتمام الحكومي الذي حظي به تعليم المرأة، فقد استطاعت بدورها أن تحافظ على المستوى المتقدم لأدائها في هذا المجال، حيث تشير احصائيات عام 2018 إلى أن:
 - نسبة خريجات مؤسسات التعليم العالي تبلغ 65 % من إجمالي الخريجين.
 - كما بلغت نسبة الاكاديميات البحرينيات في مؤسسات التعليم العالي 47 % من إجمالي الأكاديميين.
 - وقد بلغت نسبة الطالبات في المرحلة الثانوية من إجمالي الطلبة 56 %.
 - و 13 % من المسارات متاحة للطالبات في المسار الصناعي من إجمالي المسارات المتاحة للتعليم الصناعي.
 - وقد بلغت نسبة المستفيدات من البعثات والمنح الدراسية من إجمالي المستفيدين 67 %، حيث تشكل المتفوقات 70 % من اجمالي المتفوقين.
 - كما بلغت نسبة الانتاج المتميز للطالبات من المحتوى التعليمي الرقمي 92 % مقارنة بإنتاج الطلبة فيما يتعلق بتضمين التكنولوجيا الرقمية في التعليم.
 - بالإضافة الى ذلك بلغت نسبة الطالبات في مؤسسات التعليم العالي الحكومية 68 % و 71 % وذلك في مستوى الماجستير والدكتوراه على التوالي، وذلك في عام 2017.
- وعلى صعيد المشاركة الاقتصادية، تشير الاحصائيات إلى أن نسبة العاملات في القطاعين العام والخاص في تصاعد مستمر منذ العام 2010 ولغاية عام 2018، حيث بلغت نسبتهن في العام 2018 في القطاع العام 50 %، و 34 % في القطاع الخاص. كما بلغت نسبة العاملات في القطاع المالي 37 % وبلغت نسبتهن في قطاع المعلومات والاتصالات 38 % وفي قطاع التعليم 67 %. وتشكل المرأة في الوظائف التنفيذية، ما نسبته 49 %، وفي الوظائف التخصصية 56 % وذلك في القطاع الحكومي. أما في القطاع الخاص فبلغت نسبة المرأة في المهن الإشرافية 30 % في العام 2018.
- ولم تقتصر مشاركة المرأة على العمل في المهن والوظائف العامة بل امتدت مشاركتها وبحكم ما شهده المجتمع البحريني من بوادر انفتاح وتمدن، بالانخراط في مجال العمل والاستثمار، ليرتفع بذلك حضور المرأة في النشاط الاقتصادي. ويتضح ذلك في نسبة السجلات التجارية الفردية النشطة المملوكة للمرأة البحرينية من اجمالي السجلات التجارية الفردية النشطة المملوكة للبحرينيين، التي ارتفعت من (37 %) عام 2010 إلى (43 %) عام 2018 وبنسبة زيادة بلغت (6 %). وبلغت نسبة استدامة السجلات التجارية الفردية النشطة المملوكة للمرأة لأكثر من خمس سنوات من إجمالي السجلات التجارية الفردية النشطة المملوكة للمرأة 50 %، كما حققت المرأة نمو ملحوظ في نسبة تمثيل المرأة في مجالس الادارة في الشركات الخاصة حيث ارتفعت نسبتهن من 14 % في العام 2010 الى 23 % في العام 2018.
- وتعكس هذه النسب الأثر الإيجابي لسياسات وخطط الدولة على الصعيد التنموي، وجدوى التشريعات والقوانين الصادرة في مملكة البحرين المراعية والداعمة لمبدأ تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وفي تولي الوظائف العامة.
- أما على صعيد تقدم المرأة في مجال مشاركتها السياسية، فقد استطاعت أن تصل لمنصب رئيس مجلس النواب لتكون أول امرأة تصل لهذا المنصب بالاقتراع الحر المباشر على مستوى الوطن العربي، وبلغت نسبة تواجدها في





السلطة التشريعية 19 %، حيث تشكل المرأة في المجلس النيابي 15% من إجمالي أعضاء المجلس النيابي، وتم تعيين 9 سيدات في مجلس الشورى لتصل نسبها 23 % من إجمالي أعضاء مجلس الشورى، وذلك بحسب احصائيات عام 2018.

○ وعلى الصعيد الدولي، حققت البحرين عدداً من القفزات فيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين، ولقد أشار إلى ذلك التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين (دافوس) في العام 2018:

- إذ حصلت المملكة على المركز الأول عالمياً في مؤشرات الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي.
 - وحققت إقليمياً المرتبة الثانية في مؤشر المدراء وكبار المسؤولين ومؤشر الجنس عند الولادة من أصل 149 دولة حول العالم.
 - كما أغلقت الفجوة بين الجنسين بنسبة 62.7 % لتحتل المركز 132 عالمياً والرابع خليجياً والسابع عربياً.
 - واستطاعت البحرين أن تغلق الفجوة بين الجنسين بنسبة تبلغ 51.5 % في مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية، و3.7 % فقط في مؤشر التمكين السياسي.
 - وشارفت مملكة البحرين على سد الفجوة بين الجنسين في مؤشري التحصيل العلمي والصحة والحياء.
 - كما احتلت مملكة البحرين المركز 43 من أصل ما يقارب 189 دولة في تقرير مؤشرات التنمية البشرية لعام 2018.
- إن قصص النجاح التي حققتها النساء البحرينيات كثيرة ومتنوعة، وقد تمكنت المرأة البحرينية من أن تشق طريقها بتدرج وبشكل متنامي لتدخل جميع ميادين العمل شاغلةً لمناصب نوعية وقيادية ولها مساهمات مؤثرة تنعكس بشكل واضح على الأداء الوطني ونمو اقتصاد الدولة بما يرفع تنافسياتها الدولية.

- تؤكد سياقات الورقة على أن تولي حكومة البحرين لمسئوليات التعليم في وقت مبكر، أضفى على مسيرة التعليم العديد من العوامل التي أدت إلى استيعاب مكون المرأة في تلك المسيرة، ولتأتي مساهماتها واضحة ومتسقة مع النهوض الوطني في مجالات عديدة، بل كان لتعليم المرأة دوراً مؤثراً بالبناء على ما اتسم به المجتمع البحريني من مظاهر للانفتاح الثقافي وشغف معرفي وتميز حضاري.
- وقد جاءت سياسات الدولة مدركة لضرورة إدماج احتياجات المرأة وتطلعاتها، واستندت الخطط والبرامج إلى هدف "تحقيق التعليم للجميع دونما تمييز"، وهو ما تستمر في تحقيقه من خلال وضع البنية التشريعية اللازمة، وخلق الكيانات المساعدة، ووضع السياسات والبرامج والمبادرات وتقييمها ومراجعتها بشكل مستمر. ولقد نجحت مملكة البحرين في جعل تعليم المرأة من أهم مقومات تنافسياتها على المستوى الدولي، وهو ما انعكس على تصنيف البحرين في التقارير الدولية للتنمية البشرية، لتحتل بذلك مراتب متقدمة تتسق مع حجم استثمارها في تنمية كوادرها البشرية.
- وغدت المملكة بهذه النهضة مؤهلة لولوج مجتمع المعرفة الذي تتسابق إليه دول العالم، وأصبحت المرأة البحرينية مؤهلة وقادرة على امتحان الوظائف النوعية في مجال علوم المستقبل، وكما هو الحال في أكثر بلاد العالم تقدماً، وأن تتبوأ مراكز متقدمة في مواقع صنع القرار والمناصب القيادية في كافة المجالات التنموية، كما أخذ نشاطها الاقتصادي، يعادل مشاركة الرجل في ظل سياسات عامة تنتهجها مملكة البحرين وترتكز على الكفاءة والإنتاجية في إطار عدالة إتاحة الفرص وعدم التمييز بين الجنسين.

هذه المادة ملخصة لكتاب "المرأة البحرينية والتعليم .. اشراقات مبكرة وريادة وطنية". تم اعداده من قبل المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (قيد النشر).

 @scwbahrain
 facebook.com/scwbahrain
 youtube.com/thescwbahrain
 @scwbahrain

الأمانة العامة
ص.ب: 38886 المنامة - البحرين
هاتف: +973 17417171 فاكس: +973 17415307
قسم التوثيق الإعلامي
www.scw.bh